

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق
للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧):
دراسة تحليلية باستخدام التكامل المشترك المتزامن

أ.م.د. بلال محمد اسعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الانبار

balalheety3@uoanbar.edu.iq

م. مهند خميس عبد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

Muhannad-khamis@gmail.com

أ.م. خالد روكان عواد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

ISSN 2709-6475

Doi:<https://doi.org/10.37940/BEJAR.2021.1.1.17>

تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٥/٣

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٤/٢٠

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى العراق على التغيرات الحاصلة بالبطالة بعد ٢٠٠٤، في ظل بروز أفكار العولمة في مختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور المعرفي والعلمي في وسائل الاتصالات وبفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والبطالة، وإن التغيرات في معدلات البطالة تفسر التغير الذي يحصل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، اختبار دوكي - فولر، اختبار جوهانسن.



مجلة اقتصاديات الأعمال

العدد (١) / حزيران / ٢٠٢١

الصفحات: ٣٣١-٣٤٧

(٣٣١)

**FDI inflows and its impact on unemployment in Iraq for the period
(2004-2017): Analytical study using simultaneous co-integration**

Abstract

This research aims to show the impact of foreign investment inflows into Iraq on changes in unemployment after 2004, in light of the emergence of ideas of globalization in various aspects and the convergence of distances between countries due to the development of knowledge and scientific means of communication and by the policies of economic liberalization and international trade. A long-term equilibrium relationship between foreign investment flows and unemployment and that changes in unemployment rates explain the change in FDI flows.

Keywords: Foreign direct investment, Unemployment, Dockey Fuller Test, Johansen Test.

المقدمة:

لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام معظم الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل، إذ يلعب دوراً كبيراً بعدّه أحد مكونات النمو الاقتصادي، كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويعمل على زيادة معدلات التشغيل، ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن إدخال التقنيات المتقدمة في البلدان الداعمة لهذا النوع من الاستثمار.

والعراق اليوم بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية واعداد ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وتقدم الكثير من المشاريع الصناعية التي من خلالها يمكن تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة التي من شأنها أن تساعد على التقليل من حجم البطالة في العراق التي أصبحت مشكلة تكاد تكون مزمنة في الاقتصاد العراقي، إذ تشير احصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة البطالة في العراق تزيد عن (٤٠%) عام ٢٠١٨ وهذه النسبة تدل على إنذار بوجود أزمة كبيرة إذا لم تتخذ الحكومة الاجراءات المناسبة للحد من تفاقم هذه المشكلة.

أولاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة التي تعد من المشاكل المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث من الإجابة على التساؤلات الآتية، هل تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليل من معدلات البطالة في العراق؟، وهل هناك علاقة توازنه بينهما على المدى الطويل؟.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة، ومدى إسهامها في سياسة التشغيل عبر تحليل العلاقة بينهما.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العلاقة طويلة المدى توازنه بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID) ومتغير البطالة (CH).

خامساً: هيكلية البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، فيما تناول المحور الثاني العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، أما المحور الثالث فقد انصب على قياس وتقدير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق، وختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

سادساً: الدراسات السابقة:

لاشك هنالك العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في البطالة، واختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها تبعاً لطبيعة وظروف بلد الدراسة، لذلك سنستعرض أهم الدراسات والبحوث التي اطلع عليها الباحثون التي

تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بغية توضيح مدى الاختلاف والتشابه بين هذا البحث وما سبقه من دراسات وبحوث في هذا الجانب.

١. دراسة (بعداش، ٢٠٠٨): تمحورت هذه الدراسة حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة، توصلت هذه الرسالة الى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الحد من البطالة في الجزائر.

٢. دراسة (عبد الحميد، عبيد، ٢٠١١): تمحورت هذه الدراسة عن مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيف معدلات البطالة، وإبراز العلاقة الاحصائية بينهما باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة تتعدى (70%).

٣. دراسة (Inekwe، ٢٠١٣): قامت بدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الخدمات والصناعات التحويلية على التشغيل والنمو بالاقتصاد النيجيري، وتوصلت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والتشغيل في قطاع الصناعات التحويلية وعلاقة عكسية بالتشغيل في قطاع الخدمات.

٤. دراسة (Jayaraman & Singh، ٢٠٠٧): تهدف هذه الدراسة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الاجل القصير والطويل في دولة فيجي خلال المدة (١٩٧٣-٢٠٠٣)، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التشغيل في الأجل الطويل.

١. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة:

١-١: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment:

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فكما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو جزء من الاستثمار الدولي، وقد عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق لرؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم (UNCTAD, 2000:10)، في حين عُرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى بين الشركة الأم والشركة في الدولة المستقبلة للاستثمار، الذي يعكس قدرة الشركة الأم على التحكم الإداري في الشركة التابعة ويكون للشركة الأم حصة من رأس المال لا تقل عن (10%) (جانفي و بانقا، ٢٠٠٦: ٣)، وتأسيساً على ما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

٢-١: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن أشكال الاستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة طرق لغزو الأسواق العالمية، والاستثمارات الأجنبية يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين يمكن تمثيلهما بالاتي: (أبو قحف، ٢٠٠٣: ٢٥)

أولاً: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

الاستثمارات غير المباشرة هي التي لا يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا لجزء من المشروع أو كل المشروع الاستثماري، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه ومن الأمثلة عليه (التصدير، أو عقود الإدارة، أو التوكيلات... إلخ)، هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كإدابة قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائياً.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال الآتية: (V.terpstra, 1981:306)

١. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية: ويأخذ نوعين يتمثلان بالآتي:
 - أ. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:
 - إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
 - شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تعود ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب.
 - ب. الاستثمار المشترك: يُدعى أيضاً بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.
٢. الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعية النشاط الاقتصادي: نقصد به طبيعة النشاط الاقتصادي سواء كان الصناعي أو الخدمي أو الفلاحي الذي ينتمي إليه الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣-١: مفهوم البطالة Unemployment

تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم، فكما هو معروف أن البطالة هي عدم توفر العمل لشخص يرغب بالعمل في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته، وتعرف البطالة على أنها: تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً، رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الشمري، ٢٠٠٩: ٢٨٩)، كما يشير مفهوم البطالة إلى أن الفرد يكون في سن العمل، وقادراً عليه جسماً وعقلياً، وراعياً في أدائه، ويبحث عنه ولا يجده، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل (الزغبى، ٢٠٠٠: ١٤٩)، في حين يرى آخرون أن البطالة تشير إلى ذلك الشخص الذي لا يجدُ مصدراً للرزق، بما يعني استبعاد من لهم مصدر رزق ناجم عن ميراث أو إنتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج، حتى لو كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراعبين فيه، ولا يجدون عمل عند مستوى الأجور السائدة (رشوان، ٢٠١٥: ٢٢)، وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج أن الوصول إلى مفهوم متفق على البطالة، أمر صعب وبعيد، إذ يتوقف التعريف على الظروف القائمة من حيث الزمان والمكان، لذلك يرى الباحثون أن البطالة يمكن تعريفها على أنها عدم قدرة الدول (٣٣٥)

على توفير وظيفة أو فرص عمل لمواطنيها والتي من خلالها يمكن سد احتياجاتهم المتعددة وتكفل لهم العيش الكريم والحياة الكريمة بعيداً عن أي شكل من أشكال الفقر والحاجة.

١-٤: أنواع البطالة:

يتضح من مفهوم البطالة في أن المفاهيم مهما اختلفت إلا أنها اتفقت بالجوهر، وهذا الخلاف بحد ذاته هو ظاهرة صحيحة، وقد أتى في تباين الآراء حول أنواع البطالة وحدد كل مفكر وباحث أنواع لها من زوايا مختلفة، إلا أن أهم أنواع البطالة التي تكاد أن تكون متفق عليها يمكن تمثيلها بالآتي: (القرشي، ٢٠٠٧، ١٨٧)

١. **البطالة الهيكلية:** تظهر نتيجة حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة، أي التي تنجم عن بيئة الطلب الإجمالي بسبب التغير في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، إذ يؤدي النمو في النشاطات الاقتصادية وانكماشها.

٢. **البطالة الاحتكاكية:** هي التي تنتج عن ترك الموظفين لوظائفهم القديمة للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، ويتخلى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم بشكل ذاتي بسبب رغبتهم في ترك العمل، أو بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة.

٣. **البطالة المقنعة:** عادة ما يرتبط هذا النوع من البطالة بالبطالة الدورية أثناء فترة الركود الاقتصادي، ويظهر هذا النوع بسبب وجود أفراد قادرين على العمل، ولكنهم لا يعملون بمهاراتهم كلها، ولا يستفيدون من كامل طاقتهم لنجاح عملهم، وقد ينشأ هذا النوع في الحالات التي يكون فيها عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل.

٤. **البطالة الدورية الموسمية:** هي البطالة المرتبطة بمعدل البطالة الطبيعية، وتظهر نتيجة للتغيرات في موسم التوظيف، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية.

٥. **البطالة الاختيارية:** المقصود بها وجود أفراد لا يرغبون العمل عند الأجر السائد في السوق، وذلك لمرونة الأجور والأسعار التي تسود السوق، أي لا توجد بطالة إجبارية لأن الأجور والأسعار تتحرك بحرية لتعيد الوضع إلى حالة التوازن.

٦. **بطالة الفقر:** التي تنتج عن نقص في التنمية (نقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص الطاقة الانتاجية بصفة عامة)، وعليه أن أفرادها لا يجدون فرص عمل في محيطها للعمل الثابت والمستقر بعكس البطالة في الأصناف السابقة التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية للأيدي العاملة.

٢. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧):

٢-١: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد ٢٠٠٣:

أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر خصوصاً بعد إصدار الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحاً للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون أن يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد (أبو بكر، ٢٠٠٩: ٢)، وفي عام ٢٠٠٦ صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) الذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في (٣٣٦)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ولكن لازال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي، والفساد الإداري والمالي، وعدم صلاحية البنى التحتية إذ أن التحديات الأمنية تقف عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (كريم، ٢٠١٢: ٤٢)، والجدول (١) يلاحظ منه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لعام ٢٠٠٤ أخذت بالظهور بمقدار (90) مليون دولار وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية، والانفتاح الاقتصادي على العالم وأنهاء العقوبات الاقتصادية، ثم أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع ليصل إلى (515) مليون دولار في عام ٢٠٠٥، أما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض الاستثمار الى نحو (383.0) مليون دولار بسبب تدهور الوضع الأمني، وبعد ذلك ارتفع في عام ٢٠٠٧ ليصل الى نحو (971.8) مليون دولار بسبب تحسن الوضع الأمني وتشريع قانون الاستثمار العراقي (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) والبدء بالعمل به، وفي عام ٢٠٠٩ انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ليصل الى (1.598) عام ٢٠٠٨ والسبب في ذلك يعود الى الأزمة المالية العالمية التي أصابت جميع اقتصادات دول العالم، ثم اخذت الاستثمارات في العراق بالتزايد بعد ذلك التاريخ، إذ وصل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق أقصى معدلاته في عام ٢٠١٤ إذ بلغ نحو (10.176) مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة في تدفقات الاستثمارات الى الاستقرار الأمني النسبي بداية ذلك العام، فيما عاود الى الانخفاض مرة أخرى ليصل في عام ٢٠١٧ الى نحو (5.032) مليون دولار ويعود ذلك التراجع الى تردي الأوضاع الأمنية التي أعاقت الكثير من الاستثمارات الأجنبية في العراق، لذلك فإن تحسن الوضع الأمني هو دليل على تزايد تدفقات الاستثمار كون المستثمر يبحث دائماً عن البيئة الآمنة.

الجدول (١) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
2004	90	—
2005	515	472.5
2006	383	-25.67
2007	972	153.73
2008	1.856	90.95
2009	1.598	-13.87
2010	1.396	-12.64
2011	1.882	34.81
2012	3.400	80.65
2013	3.120	50.90
2014	10.176	-10.00
2015	7.574	-25.56
2016	6.256	-17.40
2017	5.032	-19.56

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على:

UNCTAD, World Investment Report, 2004-2018.

٢-٢: واقع البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣:

العمل هو العنصر الأساسي لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهو الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها، وأهم مصدر لهذه القوة هي السكان إذ تتناسب نسبة السكان النشيطون تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما ارتفعت نسبة السكان، ولهذا يعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيه نسبة السكان النشيطون اقتصادياً، وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي الذي تجاوز (3%) (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨)، إن البطالة التي انتشرت في جسد الاقتصاد العراقي أخذت في الواقع أنواع، إلا أن معظمها كانت (بطالة هيكلية) وهي من أشد الأنواع الأخرى، أن هذا النوع ينتج أساساً بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي وهذه الأسباب شكلت مجملها واقع البطالة في الاقتصاد العراقي، وهذه البطالة كانت ناتجة في أغلب الأحوال عن فيض في الأيدي العاملة غير الفنية ومما تجدر الإشارة إليه بأن البطالة الهيكلية، لا يمكن استئصالها بشكل كامل من سوق العمل، أي إنه لا بد من وجود حد أدنى للبطالة لأن تخفيض معدل البطالة الإجمالي إلى الصفر أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات، وقد يكون غير مرغوب فيه لأنه يعني عملياً تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل إلى آخر أو أن يقبلوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلاً من السعي للحصول على أفضل الفرص والتي يمكن تعريفها بأنها الفرص التي تحقق أعلى إنتاجية وأجرأ أفضل (العيسى وقطف، ٢٠٠٦: ٢٥٠)، وعند قراءتنا للجدول (٢) يلاحظ منه أن نسبة البطالة مرتفعة إذ بلغت حوالي (28.1%) عام ٢٠٠٤ وهذه النسبة عالية مقارنة مع معدلات البطالة الطبيعية التي تتراوح بين (4% و6%) ويرجع سبب البطالة في العراق إلى شيوع الأعمال الإرهابية والتخريبية التي عطلت الكثير من الأعمال والعاملين، وأدت في الوقت نفسه إلى اضطراب المناخ الاستثماري في العراق، إذ لم يعد مشجعاً للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء بفعل غياب متطلبات الأمن والاستقرار، فضلاً عن ذلك لم تكن العملية الاستثمارية موجهة بشكل صحيح وما يؤدي ذلك الاستخدام غير الصحيح للتخصيصات والمنح فهي لا تسهم بشكل حقيقي في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي لا توجد مشاريع كافية لجذب العاطلين عن العمل، كما أن التفكك الذي أصاب الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفه الاحتلال من تدهم للبنى التحتية والتخبط بالقرارات الاقتصادية وعدو وجود رؤية واضحة، كل تلك الأسباب ساهمت في زيادة نسبة البطالة، فيما أخذت نسبة البطالة بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٥ لتصل إلى (17.9%) عام ٢٠٠٦ وربما يعود السبب في ذلك إلى التحسن في أداء الدولة العراقية، فضلاً عن الاستقرار النسبي والعمل على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تصب في صالح الدولة، فضلاً عن رفع مستوى التشغيل وتهيئة فرص عمل، إلى جانب دخول الكثير من الشركات الأجنبية إلى العراق، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى (9.52%) عام ٢٠١٤، إلا أن هذه النسبة أخذت بالارتفاع بعد عام ٢٠١٤ لتصل (20.3%) عام ٢٠١٦ بسبب الأحداث الإرهابية التي أصابت العراق والتي أدت إلى عدم الاستقرار الأمني، والنزوح الذي كان سبباً في فقدان الكثير من الأفراد عملهم، فضلاً عن فقدان الكثير من المشاريع الاقتصادية التي كان مخططاً لها من قبل الدولة في المناطق التي تأثرت بالأعمال العسكرية مما جعل نسبة البطالة خلال هذه الفترة ترتفع بشكل ملحوظ.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

الجدول (٢) نسبة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
2004	28.1	—
2005	26.80	-4.62
2006	17.90	-33.20
2007	17.50	-2.23
2008	15.7	-10.28
2009	15.34	-2.29
2010	11.1	-27.64
2011	11	-0.90
2012	11.1	0.90
2013	12	8.108
2014	9.52	-20.6
2015	16.1	69.11
2016	20.30	26.08
2017	11	-45.81

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

٢-٣: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات وهي تعد من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تعثرات في عملية التنمية الاقتصادية والتي تعالج بدورها معظم المشاكل التي تؤثر في مسار نموها كمشكلة البطالة التي تعتبر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي أخذت حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات الاقتصاديين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، ومن بين الأهداف التي تسعى لها الدول هو فسخ المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتوفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على المؤسسات المحلية العامة والخاصة، فضلاً عن رفع مستوى التشغيل، والتقليل من معدلات البطالة، والعراق أحد هذه الدول التي سعت بعد عام ٢٠٠٣ إلى إزالة الكثير من العراقيل أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا نظرنا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول وتحديدًا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول، فالاستثمار الأجنبي يُعد أحد دعائم النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الانتاجية كما أنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، إذ كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة (عمران، ٢٠١٣: ١٧).

٣. قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق للمدة

(٢٠٠٤-٢٠١٧) باستخدام التكامل المتزامن وسبببيه كرانجر:

١-٣: توصيف النموذج المستخدم:

١-١-٣: اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

إن السلسلة الزمنية تعد مستقرة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى أمام أو الخلف، ولذلك هناك افتراض ضمني ولكنه يقف وراء (٣٣٩)

نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير، ألا وهو أن هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (Stationary) أو متكاملة من الدرجة صفر (0) (الشعراوي، ٢٠٠٥: ١٠٠)، وفي غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي يحصل بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون ضعيفاً، أي بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على ارتفاع معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة (t) و(F) بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation)، يرجع ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بالاتجاه نفسه، على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما، ويحدث هذا غالباً في موجات الكساد أو الركود التي تجتاح مختلف اقتصادات العالم (العبدلي، ٢٠٠٥: ١٩)، ويعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة كقيمية (R^2) أو إحصائية (t) والتي تكون أعلى مما هي عليه، أو إحصائية (D-W) والتي ستكون أقل مما هي عليه، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت بها الخصائص الآتية: (محمد، ٢٠١١: ٣٨٤)

٢-١-٣: اختبار دوكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (DF)

يستخدم هذا الاختبار في نموذج السلاسل الزمنية المعقدة أو الكبيرة، ففي عام ١٩٨١ قام كل من دوكي - فولر بعمل ثلاث معادلات انحدر مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة، تحتوي المعادلة الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت والاتجاه العام ويتم تقدير الانحدار وفق الصيغة الآتية: (عبدالقادر، ٢٠٠٧: ٦)

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \dots\dots\dots (1)$$

وأصبح يطلق على هذه الصيغة المطورة باختبار دوكي - فولر الموسع ويستند هذا الاختبار في معرفة مدى وجود جذر الوحدة وبالتالي ستكون السلسلة الزمنية، كما يركز على نفس الفرضتين (العدم والبديلة) في تحديد السكون من عدمه.

٣-١-٣: اختبارات التكامل المشترك (المتزامن):

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث يؤدي العنصر الأساسي الذي ينبغي توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل مستقرة من الدرجة نفسها، فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك لابد من التحقق من رتبة الاستقرار عن طريق اختبار دوكي- فولر (ADF)، ليتم التكامل المشترك المتزامن بين متغيرين عن طريق مرحلتين:

الأولى: تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $X_t = a + \beta y_t + \epsilon_t$.
الثانية: على مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ϵ_t فإذا كانت مستقرة عند المستوى يعني وجود تكامل مشترك متزامن بين المتغيرين X, Y (عطية، ٢٠٠٤: ٦٧٠).

٤-١-٣: اختبار جوهانسن- جوسليوس (Johansen and Juselius)

استطاع هذا الاختبار الذي طوره كل من جوهانسن في ١٩٨٨ وجسليوس في ١٩٩٠ من تجاوز أوجه القصور الذي اعترت اختبار انجل وكرانجر، في كونه يتناسب مع العينات الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن تناسبه مع العلاقات التي تحتوي أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك يحدد فيما كان هناك أكثر من متجه للتكامل (التقدير، ٢٠٠٧: ١٤)، يقوم هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه (٣٤٠)

الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام دالة الامكان الأعظم Maximum Likelihood Function وذلك من خلال اختبار رتبة المصفوفة (π)، إذ أن وجود التكامل المشترك بين سلاسل الزمنية يتطلب إن لا تكون المصفوفة رتبة كاملة ($r < \mu = r(\pi) < 0$)، إذ أن رتبة المصفوفة تظم معلومات الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية وتمثل أيضاً عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقرة، ويمكن تحديد التكامل المشترك من عدمه من خلال رتبة المصفوفة، فإذا كانت رتبة المصفوفة (π) تساوي الواحد الصحيح ($\text{Rank } \pi = 1$) فإنه يوجد متجه للتكامل المشترك، وتكون المتغيرات غير متكاملة فيما إذا كانت رتبة المصفوفة هي ($\text{Rank} = 0$)، إذ أن جميع هذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، أما إذا كانت المصفوفة ذات رتبة كاملة فإن جميع المتغيرات ليس لها جذر الوحدة، وفي الحالات الأخرى التي تكون فيها رتب المصفوفة ($1 < \text{Rank} < n$) هنا سيكون عدة متجهات للتكامل المشترك، ويمكن تحديد التكامل المشترك في إطار منهجية جوهانسن-جسليوس من خلال اختبارين يمكن تمثيلهما بالآتي: (الكوساني، ٢٠٠٢: ١١)

أ. اختبار الأثر Trace test ($\text{Trace } \lambda$) الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{Trace} = -T \sum_{j=r+1}^n \log(\lambda_j) \dots \dots \dots (2)$$

إذ يرمز T : حجم العينة و r : عدد متجهات التكامل.

يتم اختبار فرضية العدم ($r = 0$) إذا كانت الفرضية البديلة ($r \leq I$) فإذا كانت قيمة معدل الامكان الأعظم المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة تقبل فرضية العدم التي تعني إن متجهات التكامل المشترك تساوي صفر، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة فتقبل فرضية البديلة والتي تعني أن قيمة المتجهات أكبر من الصفر مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات العلاقة.

ب. اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalues test (Max):

والذي يأخذ الصيغة الآتية: (Patterson,2002:265)

$$\text{Max} = -T \log(1 - \lambda_j) \dots \dots \dots (3)$$

إذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الأعظم أكبر من الجدولية (الحرجة) ترفض فرضية العدم ($r = 0$) وتقبل الفرضية البديلة ($r = I$) التي تنص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك، والعكس صحيح في حالة قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

٣-١-٥: اختبار السببية (Greanger): (Hamzah,2004:15)

أشار Granger إلى أنه إذا كان هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان، فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم كرانجر فإنه بافتراض وجود متغيرين (x, y) فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير المستقل (X) تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير (Y)، وفي حالة وجود مثل هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من (X) إلى (Y) ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في (X) تسببها التغيرات في (Y)، يعتمد كرانجر على تباين خطأ التنبؤ (e) لدراسة السببية فهو يرى أنه هذا التباين كلما كان ضعيفاً كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً، وتأسيساً على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية هي:

١. السببية وحيدة الاتجاه: نقول أن (X) تسبب (Y).
٢. السببية باتجاهين: وهي تعني أن (X) تسبب (Y) و (Y) تسبب (X).
٣. السببية الأنبية: وهي تعني أن القيمة الحالية للمتغير (X) تسبب القيمة الحالية للمتغير (Y).
٤. السببية المتباطئة: القيم الماضية للمتغير (X) تسبب القيمة الحاضرة للمتغير (Y).

٢-٣: نتائج تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والبطالة في العراق:

١-٢-٣: متغيرات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي) والمتغير التابع (البطالة) وبناء على الاطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y=a+\beta x+ui$$

إذ يرمز (Y) إلى المتغير التابع الذي يمثل البطالة أما المتغير (X) فيشير الى المتغير المستقل الذي يمثل الاستثمار الأجنبي.

٢-٢-٣: نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة:

من نتائج الجدول (٣) نجد أن المتغير التابع (UN) غير مستقر بالفرق الأول عند المستوى الأصلي وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل (FDI) غير مستقر بالفرق الأول، بعد تحويل البيانات إلى ربع سنوية كما في الملحق (١).

الجدول (٣) اختبار دوكي - فولر الموسع (DF) عند المستوى الأصلي

		UN	FDI
With Constant	t-Statistic =	-2.39	-2.31
	Prob. =	0.16	0.18
With Constant & Trend	t-Statistic =	-2.17	-3.52
	Prob. =	0.46	0.08
Without Constant & Trend	t-Statistic =	-1.7	-2.04
	Prob. =	0.06	0.04
		غير مستقر	غير مستقر

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

في حين أن الجدول (٤) يتبين منه أن المتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الثاني عند مستوى معنوية أقل من (1%)، بالنسبة للمتغير تدفقات الاستثمار أي أن سلسلة الاستثمار الأجنبي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية، والسلسلة الزمنية لمتغير البطالة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية عن مستوى معنوية أقل (1%).

الجدول (٤) دوكي - فولر الفرق الثاني

		UN	FDI
With Constant	t-Statistic =	-4.19	-5.55
	Prob. =	0.01	0.000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic =	-3.90	-8.57
	Prob. =	0.06	0.0001 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic =	-3.45	-5.76
	Prob. =	0.003	0.000 ***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

٣-٢-٣: مصفوفة الارتباط:

من خلال نتائج الجدول (٥)، يلاحظ أن مصفوفة الارتباط تشير إلى وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة بين كل من الاستثمار الأجنبي والبطالة، إذ قدر معامل الارتباط (0.40) والسبب في ذلك هو أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أغلبها في القطاع النفطي وليس في البنية التحتية، كما معروف بأن العراق ذو اقتصاد ريعي يعتمد على واردات النفط بشكل (97%)، كما تميزت بأنها علاقة طردية، وهو يؤكد ما تطرقت إليه الدراسة في شقها التحليلي.

الجدول (٥) مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي والبطالة

FDI	1.00	0.40
UN	0.40	1.00

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

٣-٢-٤: نتائج علاقة التكامل المشترك:

أوضحت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني، وهنا يتم اللجوء إلى اختبار (Johansen & Juselius) بهدف معرفة وجود علاقة الأجل بين متغيرات الدراسة، إذ يتميز هذا الاختبار على اختبار انجل - غرانجر للتكامل المشترك، وذلك لتناسبه مع العينات الصغيرة، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنتين، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ويسمح بوجود توازن في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير (الدحماني، ٢٠١٥: ٣٦٩).

الجدول (٦) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	.Prob**
None*	0.804180	25.61148	15.49471	0.0011
At most 1*	0.395729	6.044781	3.841466	0.0139

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

الجدول (٧) اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	.Prob**
None*	0.804180	19.56670	14.26460	0.0066
At most 1*	0.395729	6.044781	3.841466	0.0139

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

يلاحظ من الجدولين (٦-٧) ومن خلال استخدام اختبار الأثر والقيمة الذاتية أنه يمكن القول بوجود علاقة تكامل من اتجاهين، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق وهذا يثبت صحة الفرضية المفروضة، إلى جانب أن هذه المتغيرات لا تبعد عن بعضهما كثير في الأجل الطويل.

٥-٢-٣: اختبار السببية (Granger):

من الجدول (٨) الذي يبين اختبار السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة حسب مفهوم كرانجر، يمكن القول إنه توجد علاقة سببية أحادية تتجه من متغير البطالة نحو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن مستوى المعنوية المرافق للاختبار ($0.05 > 0.03$) وبالتالي نرفض فرضية العدم في حين نلاحظ غياب العلاقة السببية التي تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البطالة لأن مستوى المعنوية ($0.05 < 0.64$)، ومن هذا نستنتج أن التغيرات في معدلات البطالة تسبق التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق، أو بمعنى آخر فإن معدلات البطالة تسهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا يمكن القول إنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد، وإن التغيرات في معدلات البطالة ترجع إلى التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

الجدول (٨) اختبار سببية (Granger) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
FDI does not Granger Cause UN	12	0.46021	0.6490
UN does not Granger Cause FDI		5.62006	0.0350

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

الاستنتاجات:

١. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٤ تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، وإصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، إلا أن هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي، مما أدى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً، إذ يشكل النفط نسبة كبيرة من صادرات العراق حيث تصل إلى (97%) مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
٢. بالرغم من صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تسمح وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة عن توفير المناخ الاستثماري بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وحالة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن ضعف القطاع المصرفي.
٣. إن وجود البطالة في الاقتصاد العراقي أدى إلى تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي، مما شكل عبئاً أثقل على كاهل الطبقات، ووضع شريحة مهمة من الناشطين خارج العملية الاقتصادية، وهذا بحد ذاته يعد تبديداً لأحد مصادر الثروة العراقية والتي بالإمكان استغلالها في عملية تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي.
٤. أدت البطالة وخاصة بين المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثاً عن عمل، وهذه بحد ذاته يعد تبديداً للكفاءات المحلية العراقية التي لا غنى عنها في عملية تطوير الاقتصاد العراقي.
٥. من خلال نتائج التقدير وجد هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق، وذلك لأن أغلب هذه الاستثمارات هي في القطاع النفطي وليس في مشاريع البنية التحتية.

٦. إن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تكون سلاحاً ذو حدين، ففي الوقت الذي يمكن أن تساعد من النهوض بواقع الاقتصاد العراقي فقد تكون عاملاً معرقلاً إذا سيء استخدامها وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

التوصيات:

١. ينبغي على صانع القرار افساح المجال للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تفعيل قانون الاستثمار والعمل بمبدأ الشفافية والقضاء على الروتين ومحاربة الفساد الإداري والمالي، والعمل على تحقيق الاستقرار الأمني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الحزبية كون هذه الأمور من العوامل المحددة لمناخ الاستثمار.
٢. تشجيع واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق ضوابط تلائم ظروف الاقتصاد العراقي من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل في العراق، والاهتمام بالتشريعات القانونية التي تجعل المستثمر يشعر بالأطمئنان على استثماراته، وذلك من خلال تفعيل الجانب القضائي وسرعة استجابته للمستثمر حين يلجأ إليه.
٣. توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة في الزراعة والصناعة ومشروعات البنية التحتية والكهرباء والمياه كخطوة لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.
٤. إقامة مناطق حرة في العراق لدورها في التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي، والترويج للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة عن طريق الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية.
٥. ينبغي اجتناب حاجز (المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي، فالاقتصاد العراقي يعاني العزلة والانقطاع عن التطورات العالمية سيما التكنولوجية منها، لذلك ينبغي الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. أبو بكر، محمد، (٢٠٠٩). مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد (٣٥).
٢. أبو قحف، عبد السلام، (٢٠٠٣). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٣. جانفي، يعقوب علي وبنقا، علم الدين عبدالله، (٢٠٠٦). تقييم التجربة السودانية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، شرم الشيخ.
٤. الدحماني، نور الهدى، (٢٠١٥). دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين.
٥. رشوان، أحمد حسين عبدالحميد، (٢٠١٥). أزمات الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
٦. الزغبي، هيثم، (٢٠٠٠). أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان.
٧. الشعراوي، سمير مصطفى، (٢٠٠٥). مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، كلية العلوم جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.
٨. الشمري، د. خالد توفيق، (٢٠٠٩). مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
٩. عبدالقادر، سيد متولى، (٢٠٠٧). اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المشترك المتساوي لجوهانسن، إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام برنامج EViews.5.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

١٠. العبدلي، عايد، (٢٠٠٥). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد (٢٧).
١١. عطية، عبدالقادر محمد، (٢٠٠٤). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر.
١٢. عمران، ستار جبار، (٢٠١٣). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٩٥).
١٣. العيسى، نزار سعد الدين وقطف، ابراهيم سليمان، (٢٠٠٦). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
١٤. القدير، خالد بن حمد بن عبدالله، (٢٠٠٧). العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الاجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، جامعة الملك سعود.
١٥. القرشي، مدحت، (٢٠٠٧). اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط١، عمان.
١٦. كريم، علي، (٢٠١٢). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (١٢).
١٧. الكوساني، ممدوح الخطيب، (٢٠٠٢). تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد (١٨).
١٨. محمد، أحمد سلطان، (٢٠١١). اختبار استقراره السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبرى في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٩)، العدد (٧٠).
١٩. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي نشرات السنوية ٢٠٠٤-٢٠١٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Hamzah, Mohamad, How Lee, Cooper Ramin, (2004), Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices: Cointegration Evidence from Stock.
2. Patterson, K., (2002). An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach, Palgrave, New York.
3. UNCTAD, World Investment Report, 2004-2018.
4. UNCTAD, (2000). Investment regimes in the Arab world Issues and policies UNITED NATIONS. New York and Geneva.
5. V.Terpstra, International Marketing, Tokyo: Holt-Sounders 198.

الملحق (١) البيانات الربع سنوية لمتغيرات الدراسة

X	Y	Year
90	28.1	2004Q1
196.25	27.775	2004Q2
302.5	27.45	2004Q3
408.75	27.125	2004Q4
515	26.8	2005Q1
482	24.575	2005Q2
449	22.35	2005Q3
416	20.125	2005Q4
383	17.9	2006Q1
530.25	17.8	2006Q2
677.5	17.7	2006Q3
824.75	17.6	2006Q4
972	17.5	2007Q1

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

X	Y	Year
729.464	17.05	2007Q2
486.928	16.6	2007Q3
244.392	16.15	2007Q4
1.856	15.7	2008Q1
1.7915	15.61	2008Q2
1.727	15.52	2008Q3
1.6625	15.43	2008Q4
1.598	15.34	2009Q1
1.5475	14.28	2009Q2
1.497	13.22	2009Q3
1.4465	12.16	2009Q4
1.396	11.1	2010Q1
1.5175	11.075	2010Q2
1.639	11.05	2010Q3
1.7605	11.025	2010Q4
1.882	11	2011Q1
2.2615	11.025	2011Q2
2.641	11.05	2011Q3
3.0205	11.075	2011Q4
3.4	11.1	2012Q1
3.33	11.325	2012Q2
3.26	11.55	2012Q3
3.19	11.775	2012Q4
3.12	12	2013Q1
4.884	11.38	2013Q2
6.648	10.76	2013Q3
8.412	10.14	2013Q4
10.176	9.52	2014Q1
9.5255	11.165	2014Q2
8.875	12.81	2014Q3
8.2245	14.455	2014Q4
7.574	16.1	2015Q1
7.2445	17.15	2015Q2
6.915	18.2	2015Q3
6.5855	19.25	2015Q4
6.256	20.3	2016Q1
5.95	17.975	2016Q2
5.644	15.65	2016Q3
5.338	13.325	2016Q4
5.032	11	2017Q1
NA	NA	2017Q2
NA	NA	2017Q3
NA	NA	2017Q4

